

اعتبرها حدثاً استعراضياً سورياً)، وأي خروج عن الإجماع الكردي والتغريد منفرداً خارج السرب يعتبر مغامرة وبسيء إلى الحركة عامة، ولذلك يتطلب توحيد الموقف لإعادة ثقة الإنسان الكردي بحركته وتحقيق مستلزمات المسؤولية والواجب التاريخي الملحق على عاتق القيادة السياسية الكردية .

## الانتخابات التشريعية مدخل لحفاظ على الإرث القديم (الانتخابات في سوريا)

• بقلم: شهاب عبدكي

بات معروفاً لدى النخب السياسية المعارضة في سورية أنه لاجدوى من الانتخابات التشريعية المزمع إجراؤها في ٢٢/ نيسان / ٢٠٠٧ وهو الموعد الجديد للدورة التاسعة، فالمحصلة النهائية للدورة السابقة لأشياء نحو الأمام وتراجع نحو الخلف، وقد خسر المراهنون مرات عدة حيال التفاؤل والتعير أو إحراز أي تقدم في أي مجال سواء أكان اقتصادياً أو سياسياً، لذلك إعطاء الثقة لمجلس جديد يصق فقط دون مشاركة فعلية هو المشاركة في إطالة زمن تجاهل الشعب وتهميش دوره السياسي.

المشهد السياسي للنظام أصبح واضحاً لا خيارات أمامه سوى التطلع نحو الحفاظ على الذات والعمل على إعادة إنتاج النظام في دائرة مفرغة حيث انسداد أي أفاق للتغيير، فالمجتمع يعيش رهينا للاستبداد السياسي الذي يتحكم بكل مفاصل الحياة دون أي هامش يستطيع المواطن أن يتنفس فيه، لذلك أصبح المواطن في مواجهة دائمة مع النخبة الحاكمة ليس ليكون جزءاً من القرار السياسي إنما ليؤمن لقمة العيش، في زمن أصبح فيه أغلب المواطنين يعيشون تحت خط الفقر وباتت الهجرة إلى الخارج منفذاً للهروب من هذا الوضع الذي يزداد سوءاً وقد بينت جميع اللجان الحقوقية السورية والعالمية أن عام ٢٠٠٦/ كان الأسوأ في تاريخ سوريا بالنسبة للاعتقالات والاستدعاءات الأمنية، وهذا يفسر سبب عزوف المواطن عن الانتخابات وعن أي مشاركة مسرحية لا يحبذ أن يكون طرفاً فيها يجل وجه النظام تجاه الخارج حتى لو نجحت بعض القوائم والأفراد، لأن ذلك لا يغير شيئاً في المعادلة السياسية، كون حزب البعث يهيمن على جميع القرارات السياسية والإدارية والقانونية في البلاد كما هو موجود في الدستور السوري حسب المادة الثامنة أي جعل الاستبداد عملية قانونية كأن المواطن يعيش في القرون الوسطى يسلم نفسه للحاكم ليفعل ما يشاء.

ولو تأملنا الظروف التي تحيط بنا والتغيرات المتسارعة، لكان الأجدر أن يلتفت النظام إلى الشعب ويعيد النظر في جملة من القضايا الداخلية الهامة في البلاد وكذلك في السياسة الخارجية التي تدار بشكل متخبط فجعلت من سوريا دولة المواجهة مع المجتمع الدولي متهما بالتدخل في شؤون الدول الأخرى (لبنان وفلسطين

يحق لهؤلاء المواطنين السوريين الكرد أن يرشحوا أنفسهم ولا أن يدلوا بأصواتهم في الانتخابات.

إذا المناخ السياسي السائد في البلاد يؤكد غياب الديمقراطية وعدم توفر أبسط المستلزمات الضرورية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة ويؤكد إصرار السلطة الحاكمة على المضي في نهجها وسياستها التقليدية المتخلفة في التعامل مع الآخر المختلف وكل ما هو مخالف ومعارض لسياسة وفكر حزب البعث الشمولي ومنطقاته النظرية العقائدية التي أصبحت بمثابة دستور دائم للبلاد منذ استيلائه على الحكم في ١٩٦٣/١٣١٨ بانقلاب عسكري، هذا ما جعل دور البرلمان السوري (مجلس الشعب) ثانوياً وهامشياً لا يتعدى حدود الموافقة والتصديق على المراسيم والقوانين المعدة والصادرة عن السلطات التنفيذية لإضفاء الشرعية القانونية عليها فقط. فالسلطة التشريعية تعتبر هيكلاً شكلياً نتيجة التداخل والتشابك الحاصل فيما بين السلطات المختلفة وتحكم السلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية في عمل المجلس بشكل سافر، فالأجهزة تعتبر الحاكم الفعلي للبلاد فتتدخل في جزئيات وتفصيل حياة المواطن السوري الذي لا يمتلك أبسط حقوق المواطنة في مملكة القمع والاستبداد.

فالمشهد السياسي العام لا يعطي مؤشرات إيجابية باتجاه تحقيق انفراج فعلي على صعيد الحريات الديمقراطية وإنهاء حالة الطوارئ والأحكام العرفية.

ولذلك فإن الحديث عن انتخابات حرة ونزيهة يعتبر ضرباً من ضروب الخيال، وبناءً عليه فإن قرار " إعلان دمشق " القاضي بمقاطعة الانتخابات البرلمانية الحالية يعتبر قراراً سليماً ويستند إلى وقائع ومعطيات مستمدة من الواقع السياسي السوري، إلا أن المقاطعة لمجرد تسجيل موقف سياسي ما لم تترجم إلى فعل سياسي جماهيري لتشكل ضغط حقيقي على السلطة ببقى موقفاً نظرياً وانسحاباً من معركة لم تستعد أصلاً لخوضه لعدم اكتمال وتهيئة العامل الذاتي.

فقوى المعارضة الديمقراطية والوطنية السورية والعربية منها على وجه التحديد لا تمتلك قاعدة جماهيرية واسعة وعريضة تؤهلها لخوض الانتخابات. أما الحركة السياسية الكردية التي تشكل جزءاً أساسياً من " إعلان دمشق " وتمتلك قوة تنظيمية وجماهيرية كبيرة لا بد لها من أن توظف الحدث والمناخات والأجواء الاحتفالية والإعلامية التي تسبق عادة الانتخابات من أجل القضية الكردية وبيان المظالم والسياسات الشوفينية التي تمارس بحق الكرد من خلال الندوات الجماهيرية الواسعة والتجمعات وبشكل علني لتكون بمثابة احتجاج على استمرار هذه السياسات والمظالم ومناسبة لرفع معنويات الجماهير الكردية لتحقيق أكبر قدر ممكن من الانكشاف والتأييد والمؤازرة لحركتها السياسية .

وختاماً أود أن أبين للقيادة الكردية بأن قوة الحركة السياسية الكردية تكمن في وحدتها النضالية ووحدة الموقف السياسي سواءً بالنسبة لحدث الانتخابات البرلمانية (التي